أثر نظم المعلومات المحاسبية على تحقيق الموائمة بين المعالجة المحاسبية و المخاطر السوقية

عماد الحــرش
المعهد العالي للتطوير الامنـــــــي والاداري

جبار دخيل السعيدي
كلية مدينة العلم الجامعة

عصام الشايع
المعهد العالي للتطوير الامنـــــــي والاداري

emadharesh@yahoo.com

الملخص

تحاول هذه الدراسة توضيح العلاقة بين المعالجات المحاسبية الصحيحة للاحداث المالية التي تحدث نتيجة لظهور المعاملات التجارية وفقاً للتعديلات التي جاء بها المعيار الدولي **(IFRS9)** في مجموعة من الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية (قطاعي المصارف وشركات الاستثمار المالي) والمخاطر السوقية (مخاطرة سعر الفائدة ، مخاطرة العملة ، ومخاطر الاسعار الاخرى) من ناحية ، واثر نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في هذه الشركات على تحقيق الموائمة بين المعالجة المحاسبية والمخاطر السوقية من ناحية أخرى ، عن طريق قراءة في الأدبيات النظرية والتطبيقية التي تطرقت لهذا الموضوع ، فضلاً عن آراء مجموعة من المحللين الماليين والأكاديميين ، والمديرين الماليين والمدققين ومراقبي الحسابات لتلك الشركات.

الكلمات المفتاحية: المعالجة المحاسبية ، المخاطر السوقية ، نظم المعلومات المحاسبية.

The impact of accounting information systems on achieving harmonization between accounting treatments and market risks

Emad Harash essam

High Institute for Security and Administrative Development

emadharesh@yahoo.com

Jabbar D. Alsaidi

Madenat Alelem University College

Eessam Hameed Dakil

High Institute for Security and Administrative Development

This study attempts to clarify the relationship between the correct accounting treatments for financial events that occur as a result of the emergence of commercial transactions in accordance with the amendments made by the International Standard No. 39 in a group of listed companies in the Iraqi Stock Exchange (banking and financial investment companies) and market risks (interest rate risk, Currency risk, and other price risks) on the one hand. And the impact of accounting information systems used in these companies on the harmonization of accounting treatments and market risks. On the other hand through reading in the theoretical and applied literature that deals with this subject. As well as the views of a group of financial analysts, academics, financial managers, auditors and accountants of those companies.

Keywords: Accounting treatment, Market risk, Accounting information systems.

المقدمة

تُعَدْ دراسة وتحليل أثر ومستوى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الموائمة بين المعالجة المحاسبية والمخاطر السوقية أحد الآليات المستخدمة في تقييم هذه النظم ومدى ملائمتها ، إذ يتم تقييم المعلومات باستخدام مقاييس ومؤشرات مباشرة مثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية ، ومن هنا فأن إدراك هذه المصارف لأهمية دور نظم المعلومات المحاسبية يتطلب بناء نظم متطورة تسهم في تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية. تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على مستوى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الموائمة بين المعالجة المحاسبية والمخاطر السوقية للمصارف العراقية وقياس مدى أثر نظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية على تحقيق الموائمة بين المعالجة المحاسبية والمخاطر السوقية المحيطة بهذه المصارف. لذلك تتمحور مشكلة الدراسة بصورة أساس في السؤال الآتي: ماهو مدى تطبيق المصارف العراقية للمعالجة المحاسبية الصحيحة للاحداث المالية التي تحدث نتيجة ظهور المعاملات التجارية فيها ، بما يحقق الموائمة بين المعالجة المحاسبية والمخاطر السوقية ، في ظل وجود نظام للمعلومات المحاسبية ، وبحسب المعايير والمبادىء المحاسبية المقبولة عموما (**GAAP**). ويتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحديد وتحليل وتقييم أثر نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق الموائمة بين المعالجة المحاسبية والمخاطر السوقية في المصارف العراقية. وذلك في ضوء التحديد السليم لطبيعة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية ، وتوضيح مفاهيم وخصائص المعلومات المحاسبية التي ينتجها هذا النظام باعتبارها من المؤشرات القياسية لتقييم نظم المعلومات المحاسبية ، وتوضيح مفاهيم المعالجة المحاسبية الصحيحة للاحداث المالية التي تحدث نتيجة لظهور المعاملات التجارية في المصارف العراقية ، فضلاً عن تحديد وتوضيح مفاهيم المخاطر السوقية وتحليلها وتقييمها. وتسعى الدراسة للاجابة على السؤال المتعلق بمشكلتها عن طريق اختبار الفرضيات الرئيسة الآتية:

1. المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات المعيار الدولي (IFRS9) تقلل من المخاطر السوقية للشركات الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

وهذه الفرضياة يتفرع منها ثلاث فرضيات هي:

أ. المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات المعيار الدولي (IFRS9) تقلل من مخاطر سعر الفائدة للشركات.

ب. المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات المعيار الدولي (IFRS9) تقلل من مخاطر العملة للشركات.

ج. المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات المعيار الدولي (IFRS9) تقلل من مخاطر الأسعار الآخرى للشركات.

2. نظم المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط لها اثر على تحقيق الموائمة بين المعالجة المحاسبية والمخاطر السوقية الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

وتنبع أهمية الدراسة من الهدف الذي تسعى إليه ، كما تبرز أهميتها من اهمية القطاع الذي ستتناوله وهو قطاع المصارف ، ومن الحاجة الماسة لنتائج مثل هذه الدراسات لتصميم نظم معلومات محاسبية فاعلة تمكن ادارة المصارف العراقية من اتخاذ القرارات واداء الانشطة والاعمال بكفاءة وفاعلية ، طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية ، التي في ضوئها يحدد طرائق قياس تأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي لهذه الشركات ونتائج أعمالها وإيصال نتائجها إلى المستفيدين. فضلاً عن أهمية الدور التي تلعبه هذه المصارف في دعم الاقتصاد ، ودفع عجلة تقدمه الامر الذي يتطلب الاهتمام بهذه النظم. وأخيراً وليس آخراً الندرة الموجودة في الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر نظم المعلومات المحاسبية على تحقيق الموائمة بين المعالجة المحاسبية المخاطر السوقية وخصوصاً في العراق.

دراسات سابقة

دراسة Hermann et al (2002) أوضحت هذه الدراسة ان اعادة تقييم القيمة العادلة هي ممارسة مقبولة بموجب القانون الدولي ، وأن استخدامها (القيمة العادلة) في تقييم الأصول الثابتة يفوق التقييم على اساس الكلفة التاريخية من حيث الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، كما أوصت على استفادة الولايات المتحدة من هذا المفهوم في تقييم الأصول الثابتة.

– دراسة Choy & Ying (2005): إستخدمت هذه الدراسة طريقة المحاكاة للتوضيح على أن الربح المحاسبي الذي يتم الإفصاح عنه يعطي صورة صادقة للربح الإقتصادي في ظل ظروف معينة. وتوصلت الى ان هناك تأييداً كبيراً من موظفي الدولة ورجال الأعمال على استخدام القيمة العادلة في تقييم الأصول.

– دراسة Elaine Henry, Oscari (2007): تناولت هذه الدراسة قياس للقيمة العادلة عن طريق دراسة العوامل الاقتصادية والمالية مع عدم إهمال سعر الفائدة ، وقد توصلت إلى أن الأرباح الموزعة للأوراق المالية يكون لها أثر مباشر على تحديد قيمتها.

– دراسة عدس و نور (2006): توصلت هذه الدراسة الى اظهار الرغبة باستخدام القيمة العادلة في تقييم جميع انواع الأصول وجعلها منهجا مستقلاً في القياس المحاسبي والوقوف على راي المحاسبون القانونيون الأردنيون ممن لهم علاقة كبيرة في ظهور قيم الوحدة المحاسبية في صورة صادقة وعادلة وعلى درجة من الموثوقية ، وقد أوصت الدراسة الى ان هناك رغبة من قبل المحاسبون القانونين على استخدام القيمة العادلة وتطبيق

المعايير الدولية ، وأيضاً تعديل التشريعات الضريبية بما يتوافق مع تطبيق القيمة العادلة.

– **دراسة العبادي (2009):** توصلت الدراسة الى ان هناك فجوة بين معايير المحاسبة السعودية ومعايير المحاسبة الدولية بشأن القياس والأفصاح على اساس القيمة العادلة ، وان هناك ضرورة لتعديل معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القياس والإفصاح على اساس القيمة العادلة.

– **دراسة التميمي و ناصر (2014):** توصلت هذه الدراسة الى ان هناك رغبة عالية عند الشركات العراقية العامة بالتخلي عن التقييم بالتكلفة التاريخية واستبدالها باستخدام طريقة القيمة العادلة ، لما تتميز بها هذه الطريقة من الموضوعية في تقييم الأصول الثابتة ، وبينت الدراسة أيضاً ان استخدام هذه الطريقة سيوافر خصائص نوعية في المعلومات المتولدة من التقييم وفقاً لهذه الطريقة ، ومن ثم يؤدي ذلك الى تحسين في جودة المعلومات وامكانية اعتمادها في اتخاذ القرارات المناسبة.

– **دراسة دنون (2015):** أظهرت بأن أكثر عناصر جودة المعلومات المحاسبية تأثراً بالقيمة العادلة هي الملائمة , إذ تبين بأنه يوجد أثر كبير بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان , كما تبين بأنه لا يوجد أثر بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان , وكما تبين بأنه يوجد أثر للمعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة على قرارات المستثمرين.

-- **دراسة بن مالك و غوالي (2015):** هدفت الدراسة إلى معرفة أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عن طريق تحليل العلاقة بين القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي لاستعمال القيمة العادلة في الرفع من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

– **دراسة العكليك (2016):** توصلت الى وجود أثر لإستخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية والمتمثلة بالقوائم والتقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية ، عن طريق قياس أثر التغيرات في إعادة تقييم بنود الأدوات المالية والمباني والآلات والمعدات والإلتزامات المتداولة على القوائم المالية في البنوك التجارية ، (قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التغير في حقوق الملكية ، وقائمة التدفقات النقدية).

شكل رقم (1-1) إنموذج الدراسة البنائي The

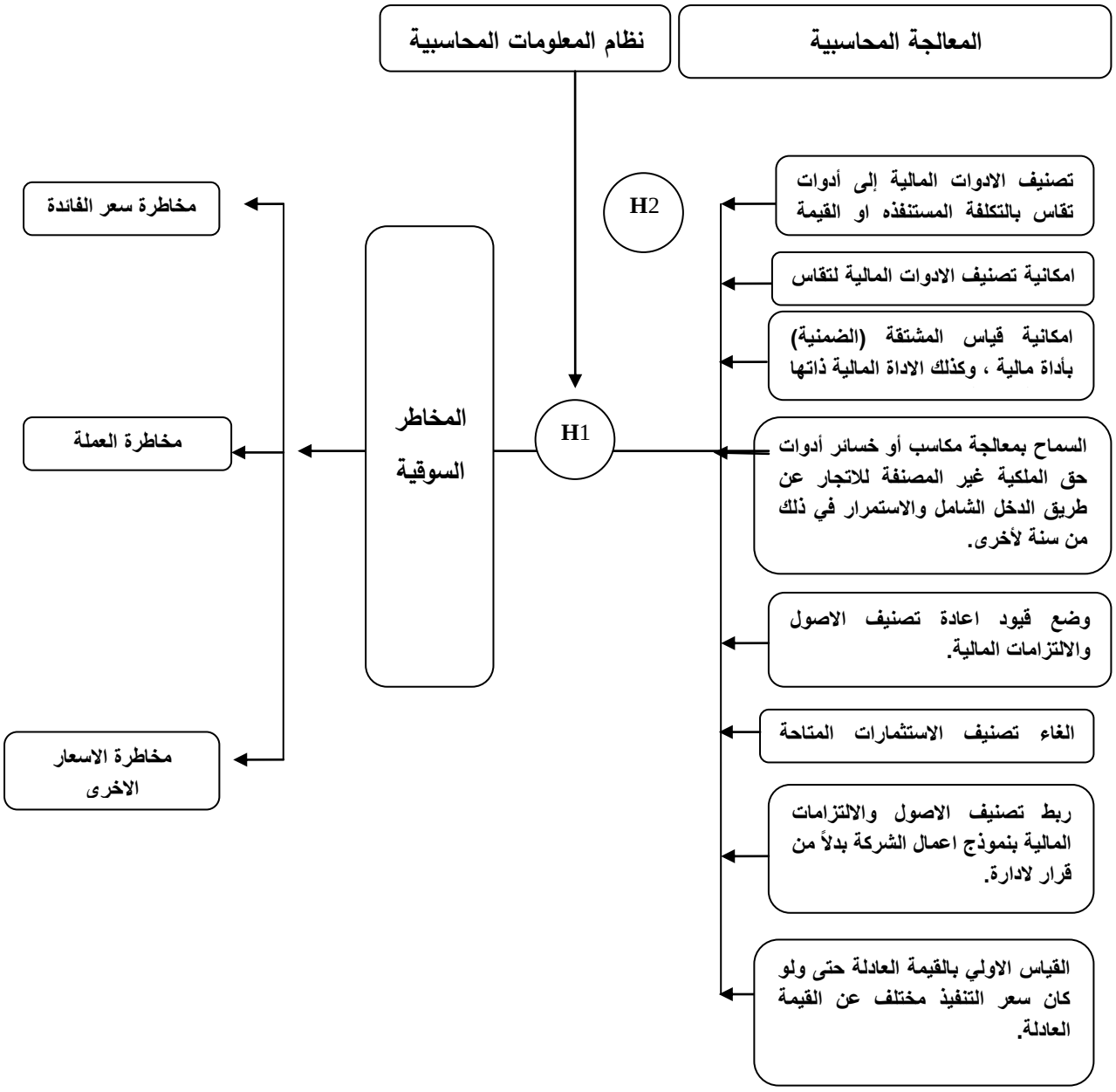

المعالجة المحاسبية

تُشِير المعالجة المحاسبية في هذه الدراسة إلى المعالجات المحاسبية الصحيحة للاحداث المالية التي تحدث نتيجة لظهور المعاملات التجارية في الشركات طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية ، التي في ضوئها يحدد طرائق قياس تأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي لهذه الشركات ونتائج أعمالها وإيصال نتائجها إلى المستفيدين. وقد أدى ظهور العولمة والتغيرات في بيئة الأعمال والتطور الكبير إلى إعادة النظر في المعالجات المحاسبية ، الأمر الذي جعل من المعلومات المحاسبية أكثر تعقيداً ، وأوجب قيام المحاسبين بضرورة التكيف ومجاراة بيئة الأعمال المتغيرة والتأقلم معها بشكل مستمر [1]. إذ تُعَد معايير المحاسبة الدولية أداة من أجل قياس وتقييم المخاطر وإدارتها ، وتعمل تباعاً على زيادة حجم الافصاح المتعلق بهذه المخاطر ، ليس فقط لإدارة المصرف بل لمختلف مستخدمي القوائم المالية. ومما لا شك فيه أن توافر المعلومات سيتيح للمساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة ارتباطاً مباشراً لإدارة ومتابعة عمليات المصرف ، وسيساعد ويسهل عملية إدارة المخاطر المصرفية والرقابة عليها فيه. لذلك يُعَد التوجه نحو مقاييس القيمة العادلة **(Faire Value)** خطوة نحو تطوير إرشاد وتوجيه تحسيني لتقدير القيم العادلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ومجلس معايير المحاسبة المالية الامريكية.

عُرِفَتْ القيمة العادلة من قبل من مجلس معايير المحاسبة المالية **Financial Accounting Standards Board (FASB)** معيار المحاسبة الدولي رقم **(157)** ، ومجلس معاير المحاسبة الدولية **International (IASB) Accounting Standard Board** بأنها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل ، أو الذي سيتم دفعه ما بين المشتري والبائع ، وذلك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية [2]. وَيُعَد هذا التعريف من أفضل التعاريف التي قدمت لتعريف القيمة العادلة ، وذلك لأنها حددت فيه تاريخ قياس القيمة العادلة ، ولم تتطرق إلى القيمة السوقية.. ويتم قياس المعالجة المحاسبية التي تمثل المتغير المستقل في هذه الدراسة بواسطة مجموعة من التعديلات التي أدخلها معيار التقرير الدولي **(IFRS 9)** على معيار المحاسبة الدولي **(IAS 39)** ، وتضمن الاصدار للمعيار الجديد أساساً منطقياً واحداً فيما يتعلق بالتصنيف والقياس للأدوات المالية[1] فيما يتعلق بتوقع الخسائر ونموذج انخفاض القيمة وأسلوب الإصلاحات المستدامة في محاسبة التحوط ، بهدف التسهيل على مستخدمي البيانات المالية تقدير مبالغ وتوقيت ومدى التأكد من التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول المالية ، والتي تتمثل بالمعالجات المحاسبية الاتية (معيار التقرير الدولي **IFRS 9**):

---

[1]- عرف معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 39) الاداة المالية على انها أي عقد يُنشىء اصلاً مالياً لمنشأة ما ، ويُنشىء خصماً مالياً أو اداة حقوق ملكية لمنشأة أُخرى. وَتُعد الاداة المالية وفقاً لذلك عقداً وليس أصلاً مالياً أو خصماً مالياً.

1. تصنيف الادوات المالية إلى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذه او القيمة العادلة.

2. امكانية تصنيف الادوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة.

3. امكانية قياس المشتقة (الضمنية) بأداة مالية ، وكذلك الاداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة.

4. الغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع.

5. وضع قيود اعادة تصنيف الاصول والالتزامات المالية.

6. السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير المصنفة للاتجار عن طريق الدخل الشامل والاستمرار في ذلك من سنة لأخرى.

7. ربط تصنيف الاصول والالتزامات المالية بنموذج اعمال الشركة بدلاً من قرار لادارة.

8. القياس الاولي بالقيمة العادلة حتى وإن كان سعر التنفيذ مختلف عن القيمة العادلة.

المخاطر السوقية

تعرف إدارة المخاطر على أنها عملية قياس وتقييم للمخاطر والفرص التي تؤثر على خلق القيمة للشركة أو الحفاظ عليها وتطوير إستراتيجياتها ، بهدف تحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر عليها ، وتسهم في توافر حالة تأكيد المعقول فيما يتعلق بتحقيق أهدافها [3]. وبشكل أدق هي عملية إدارة المخاطر هي عملية التفكير بشكل منهجي في جميع المخاطر المحتملة أو المشاكل قبل حدوثها ، ووضع إجراءات من شأنها أن تجنب هذه المخاطر أو الحد من آثارها او التعامل مع هذه الآثار ، إذ تمكن هذه العملية من معرفة المخاطر وإعداد إستراتيجية لسيطرة عليها [4]. وتوضح الكتابات التي اهتمت بموضوع إدارة المخاطر المالية أن المؤسسات المعاصرة تواجه مجموعة متنوعة من المخاطر المالية في مجالات الوظيفية المختلفة ، وفى جميع أرجاء المؤسسة ، ومن هذه المخاطر **(مخاطر الأعمال ، مخاطر التشغيل ، مخاطر الإدارة ، المخاطر القانونية ، مخاطر الأسعار ، مخاطر الأموال ، مخاطر التركيز ، مخاطر التغطية ، سياسية المخاطر ، والمخاطر السوقية)**.

وتشير **المخاطر السوقية** التي تمثل المتغير التابع في هذه الدراسة إلى التحرك العام في أسعار الورقة المالية ، بسبب التغير في العوامل الاقتصادية الأساس (هذه العوامل غير مرتبطة بصفة أساس بالشركات المعنية) مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي ، وأسعار السلع ، وأسعار الأوراق المالية التي تؤثر على قيمة (منظمة ، مؤسسة ، شركة ، مصرف) أو تدفقاتها النقدية [5]. الامر الذي يعرضها (المصارف) إلى مستوى عالي من المخاطر من جراء استعمالها الكبير للأدوات المالية التي تُشكل نسبة كبيرة من هيكلها المالي ، وهذا قد يعرضها إلى العسر المالي أو الإفلاس والإنهيار ، والذي بدوره سوف يترك آثاراً وَخِيمَة على مستوى الإقتصاد ، الأمر الذي يقتضي منها أن تبذل جهداً حقيقياً في تخفيض مستوى مخاطرها الفعلي الى مستوى مرغوب به أو يمكن السيطرة

عليه ، وهو ما يعرف بادارة المخاطر **Management Risk** [6]. ومن أهم المخاطر السوقية ، تلك المخاطر الناتجة عن استثمار الأموال في الأجل القصير في سوق الأسهم فإذا كانت الحاجة إلى الأموال المستثمرة في لحظة حدوث تدهور في سوق الأسهم فإن المستثمر مضطر للبيع بخسارة ، مما يعني أن المستثمر في حاجة إلى مدى زمن ي أطول بحيث لا يضطر للبيع في حالة تدهور سوق الأسهم. وتنشأ هذه المخاطر من مجموعة عوامل عامة مثل الحروب ، التضخم ، الكساد ، ارتفاع معدلات الفائدة والتى تؤثر على معظم الشركات. ويصنف معيار المحاسبة الدولي (**IFRS7**) المخاطر السوقية التي تواجه المؤسسات المعاصرة الى ثلاثة أنواع هي (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، 2012):

- **مخاطرة سعر الفائدة (Interest Rate Risk)**: تشير إلى التغير في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة. أي أنها المخاطر الناجمة عن أحتمال حدوث اختلال بين معدلات العائد المتوقع ومعدلات العائد الفعلية ، بسب تغير في أسعار الفائدة خلال مدة الإستثمار. وتقاس مخاطر سعر الفائدة باستخدام النسبة بين الأصول والخصوم التي تتأثر بتذبذب أسعار الفائدة.

- **مخاطرة العملة (Currency Risk)**: هي المخاطر الناتجة بسبب تغير أسعار صرف العملات الأجنبية أو تقلب الأسعار الضمني ، الذي سيؤثر على سبيل المثال على قيمة الأصول التي امتُلك بتلك العملة. وهي المخاطر الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لإداة مالية بسب التغيرات في سعر الصرف الاجنبي.

- **مخاطر الاسعار الاخرى (Other Prices Risk)**

هي المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لإداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق (بإستثناء تلك الناجمة من مخاطرة سعر الفائدة أو مخاطرة العملة) ، سواءً تسبب في هذه المتغيرات عوامل خاصة بالاداة المالية بالأداة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها ، أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق.

نظم المعلومات المحاسبية

يُنظر إلى نظم المعلومات المحاسبية على أنه نظم تساعد الإدارة في التخطيط والسيطرة على العمليات لضمان وصول معلومات محاسبية تمتاز بالسرعة والموضوعية والتفصيل والملائمة وموثوقة وصحيحة إلى المستويات الإدارية كافة ، بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات [7]. ويتوقف نجاح القرار على مدى صحة المعلومات المحاسبية ودقتها وطريقة تنظيم تأمينها وتخزينها ونقلها إلى المراكز التي تحتاج إليها. وذلك لأن عملية اتخاذ القرار ما هي إلاّ إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الشخص في

موقف ما يستند هذا الحكم على منطق وسيكولوجية الاختيار الانساني للبدائل المتاحة لاختيار الأنسب بعد التأمل بحس متطلبات الموقف ، وفي حدود الوقت المتاح [8]. وأن صحة وسلامة هذه القرارات تعتمد بشكل أساس على توافر معلومات سليمة وصحيحة. طبقاً للنظرية العامة للنظم نجد أن نظام المعلومات المحاسبية يتكون من العناصر الآتية: المدخلات ، والعمليات والإجراءات ، والمخرجات ، والتغذية العكسية. وأن هذه العناصر مترابطة فيما بينها ، وتسعى إلى تحقيق هدف معين ، يعد القوة المحفزة التي تقود النظام وتوجه نشاطه [9]. ومن هنا يبرز الدور المهم الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية ، إذ يُعَدْ نظام المعلومات المحاسبية أهم مصدر لتوافر المعلومات الموثوق بها لمستخدمي البيانات المالية الخاصة بالمصارف بشكل ملائم وقابل للمقارنة لتساعدهم في تقويم أدائها ، مثل المعلومات حول السيولة والقدرة (الملاءة) والمخاطر المصرفية والبنود خارج الميزانية ، فضلاً عن توافر المعلومات اللازمة لتوضيح الخواص المميزة لأنشطة المصارف (القاعدة المحاسبية العراقية رقم (10)). في هذه الدراسة يتم قياس نظام المعلومات المحاسبية الذي يمثل المتغير الوسيط (المعتدل) بواسطة خصائص جودة (نوعية) المعلومات المحاسبية التي إذا ما توافرت تجعله نظاماً معلوماتياً حيوياً يحقق درجة عالية من السرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها الى معلومات محاسبية في الشركة المتواجدة فيها ، والتي تشمل: الملائمة **(Relevance)** ، والموثوقية **(Reliability)**.

نظام المعلومات المحاسبية والموائمة بين المعالجة المحاسبية و المخاطر السوقية

إن الوظيفة والهدف الاساس والنهائي لنظام المعلومات المحاسبية توافر معلومات محاسبية لزيادة المعرفة وتحويل المجهول الى معلوم ، فضلاً عن تخفيض حالات عدم التاكد لدى متخذي القرارات ، مما يساعدهم على اتخاذ القرارات الهادفة في اطار موضوعي [10]. ونظراً لأهمية المعلومات المحاسبية تقوم الشركات بالبحث عن أفضل الطرق للاستخدام الأمثل لتلك المعلومات لما له الأثر الإيجابي على اتخاذ القرارات واستخدام الموارد المتاحة وتوجيهها إلى تحقيق الأهداف المنشودة.

لذلك أصبح لزاماً على إدارة الشركات أن تتخذ القرارات في وقت قصير ، ومن ثُمَ أصبح من

الضروري أن تتوفر البيانات والمعلومات اللازمة لمتخذ القرار بالاعتماد على عدد من نظم المعلومات ، وعلى رأسها نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات. وفي هذا الاتجاه تُعَدْ نظم المعلومات المحاسبية المورد الأساس للمعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات المالية سواءً أكانت قرارات تشغيلية أم استثمارية أم تمويلية. وبدأ إهتمام واضحاً وكبيراً لتقييم نجاح وفاعلية هذه النظم ومدى ملائمتها لتوافر احتياجات المستخدمين من المعلومات والقوائم المحاسبية على اختلاف مستوياتهم الوظيفية والإدارية [11]. وتتحدد فاعلية وكفاءة نظام المعلومات المحاسبية على مدى تحقيقه لأهداف الشركة عامة وأهداف إدارة المخاطر خاصة. إذ أن إدارة المخاطر تحتوي على كل أو جزء من معلومات الخسارة ، التي تتضمن المسؤولية وتعويضات العاملين والممتلكات ، وتتضمن مزايا كتابة تقارير إحصائية ومعيارية. لذلك لابد وأن يراعى فى تصميم نظام المعلومات المحاسبية تلبية حاجات وتوقعات المستخدمين ، وأن يكون مبنى على مداخل وأساليب ومفاهيم وأقتراحات تتفق والواقع العملي. ولكي يتم تفعيل أنشطة إدارة المخاطر بالطريقة السليمة ، فلابد وأن تتوافر دائماً معلومات محاسبية عن وقوع الأخطار والخسائر المرتبطة بها , وهو ما يساعد الشركة على سرعة الإستجابة مع هذه الاخطار. ولان المعالجة المحاسبية تمثل مجموعة التعديلات التي أدخلها معيار التقرير الدولي **(IFRS 9)** على معيار المحاسبة الدولي **(IAS 39)** ، التي تُعَدْ تعديلاً إصلاحياً كبيراً لمحاسبة التحوط ، مع تعزيز الإفصاحات بشأن نشاط إدارة المخاطر. إذ يُنظر إلى معلومات القيمة العادلة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية كونها أكثر موثوقية وملائمة لأصحاب القرارات في ضوء الظروف الاقتصادية السائدة. ومن شأنها تحقيق الموائمة بين المعالجة المحاسبية وأنشطة إدارة المخاطر ، مما يتيح للشركات أن تعكس تلك الأنشطة بشكل أفضل في بياناتها المالية ، فضلاً عن أن تلك التعديلات سوف يتم عن طريقها تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات أفضل حول إدارة المخاطر ، وتأثير محاسبة التحوط على البيانات المالية. وَيُعَد استبدال قياس محاسبة التكلفة التاريخية التقليدية بالقياس على أساس القيمة العادلة مسالة مهمة ، وذلك في ضوء أولويات الخصائص الواجب توافرها في المعلومات وخاصة الموثوقية والملائمة والحيطة والحذر [2]. لأن القيمة العادلة تهدف أصلاً إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى

الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية , بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في الوحدة الاقتصادية أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للشركة. وعليه فان قيام الوحدة الاقتصادية بتطبيق محاسبة القيمة العادلة ، ومعرفة القيمة الحقيقية للوحدة يعود إلى :[12]

1. إتخاذ قرارات استثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات ، وقرارات الاندماج.
2. التخطيط لأعمال الوحدة.
3. إظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم والمقرضين والمستثمرين.
4. إدارة وقياس المخاطر التي تحيط بالوحدة الاقتصادية.
5. تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.

إن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى سلامة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية ، وذلك لإن ملائمة القيمة العادلة للقياس المحاسبي في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة ، والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. هذه القرارات سوف تكون مبنية على معلومات محاسبية ملائمة وذات موثوقية عالية تأخذ بالحسبان المخاطر المالية المتوقعة الملازمة لها التي قد تنجم عن تغيرات ذات أبعاد اقتصادية في القيم السوقية وأسعار العملات. لتشكل تغييراً نوعياً من شانه أن يجعل البيانات المالية تعكس بدقة اكبر الوضع المالي للشركات ، فضلاً عن تعزيز الشفافية التي عن طريقها تحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية [2]. فالتقييم والقياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة يحقق قابلية الاعتراف بالخسائر والارباح المتحققة ، فضلاً عن تميزها بالموضوعية في التقييم وتوافر خصائص نوعية في المعلومات المتولدة من عملية التقييم وفقاً لهذه الطريقة ، ومن ثم تؤدي ذلك الى تحسين في جودة المعلومات وامكانية اعتمادها في اتخاذ القرارات المناسبة [13]. أي ان استخدام طريقة القيمة العادلة مثلاً في تقييم الأصول الثابتة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية يضفي على المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية صفة الملائمة والموثوقية (الموضوعية) ، وأيضاً تعمل هذه الطريقة في التقييم على المحافظة رأس المال العامل ، ومن ثم مواجهة تحديات التضخم في

الاسواق والاستطاعة بمبادلة الأصول الثابتة الهالكة بأصول جديد. وهذا بدوره يؤدي الى زيادة جودة المعلومات المحاسبية التي تنشئ من تبني القياس والافصاح المحاسبي على اساس القيمة العادلة للأصول الثابتة ، وما ينتج عنه من مزايا لمستخدمي المعلومات . وبما يمكنهم من ترشيد القرارات المتعلقة بالأصول الثابتة ، ومن ثُمَ تعظيم استغلال موارد ككل.

النتائج ومناقشتها

يتم في هذا الجزء من الدراسة عرض وتحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الأفراد المبحوثين (أراء عينة الدراسة) على فقرات الاستبانة لإختبارها فيما يتعلق بقياس هذه الفقرات ككل والبالغ عددها (32) فقرة. ومن اجل ذلك استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية عن طريق برنامج **(SPSS)** ، وتحليل اتجاهات أراء عينة من ذوي الخبرات والاختصاص (المحللين المالين ، والمديرين الماليين ، والمدققين الماليين ، والمهتمين بالقوائم المالية ، والأكاديميين) ، فضلاً عن مراقبي الحسابات للشركات العاملة في سوق العراق للاوراق المالية العراقي (قطاع المصارف ، وشركات الاستثمار المالي للعام 2017). وأسلوب **(T-test)** لاختبار الفرضيات واستطلاع أراء العينة بالنسبة لكل فرضية من فرضيات الدراسة. واستخدمت الدراسة طريقة **ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha)** لقياس صدق وثبات أداة الدراسة. وقد أظهر التحليل الإحصائي **الجدول رقم (1)** أن معامل ثبات الاستبانه حسب **ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha)** على مستوى جميع المحاور **(0.606)** ، وهذا يدل على أن جميع محاور الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات. وهي اكبر من القيمة **(0.05)** مما يدل على ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (1) إختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات N of Items	ألفا كرونباخ Cronbach's alpha
الأول	مخاطر سعر الفائدة وتعديلات المعيار الدولي (IFRS9).	8	0.541
الثاني	مخاطر العملة وتعديلات المعيار الدولي (IFRS9).	8	0.565
الثالث	مخاطر الاسعار الاخرى وتعديلات المعيار الدولي (IFRS9).	8	0.559
الرابع	المخاطر السوقية وتعديلات المعيار الدولي (IFRS9).	24	0.555
الخامس	نظم المعلومات المحاسبية والموائمة بين المعالجة المحاسبية والمخاطر السوقية.	8	0.658
	المحاور ككل	32	0.606

المصدر من اعداد الباحثين وفقاً للتحليل الإحصائي لنتائج الإستبانه عن طريق إستخدام برنامج الـSPSS

تحليل نتائج أسئلة الإستبانه الخاصة بمحاور الدراسة واختبار فرضياتها كافة

1. المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات المعيار الدولي (IFRS9تقلل من مخاطر سعر الفائدة.

نلحظ من الجدول رقم (02) بأن هناك علاقة بين المعالجة المحاسبية المستخدمة وفقاً للتعديلات التي جاء بها المعيار الدولي **(IFRS9)** وانخفاض مخاطر سعر الفائدة ، إذ بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي **(3.95)** لفقرات محور مخاطر سعر الفائدة وتعديلات المعيار الدولي **(IFRS9)** كافة ، اما الانحراف المعياري للفقرات نفسها أعلاه فبلغ **(0.747)** ، وقد جاء الوزن النسبي للفقرتين **(1 ، 8)** في المرتبة الأولى ، وهذا ما يوضح بأن ***المعالجة المحاسبية وفقاً للتعديلات التي جاء بها المعيار الدولي (IFRS9)تقلل من مخاطر سعر الفائدة.***

جدول رقم (2) المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات (IFRS9) تقلل من مخاطر سعر الفائدة.

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	امكانية تصنيف الادوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة تقلل من مخاطر سعر الفائدة في السوق بصفة عامة.	4.17	0.874
2	تصنيف الادوات المالية إلى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذه او القيمة العادلة تقلل من مخاطر سعر الفائدة في السوق بصفة عامة.	3.96	0.817
3	امكانية قياس المشتقة (الضمنية) بأداة مالية ، وكذلك الاداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة تقلل من مخاطر سعر الفائدة في السوق بصفة عامة.	3.67	0.792
4	الغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع تقلل من مخاطر سعر الفائدة في السوق بصفة عامة.	3.92	0.805
5	وضع قيود اعادة تصنيف الاصول والالتزامات المالية تقلل من مخاطر سعر الفائدة في السوق بصفة عامة.	3.90	0.658
6	السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير المصنفة للاتجار عن طريق الدخل الشامل والاستمرار في ذلك من سنة لأخرى تقلل من مخاطر سعر الفائدة في السوق بصفة عامة.	4.00	0.606
7	ربط تصنيف الاصول والالتزامات المالية بنموذج اعمال الشركة بدلاً من قرار لادارة تقلل من مخاطر سعر الفائدة في السوق بصفة عامة.	3.88	0.666
8	القياس الاولي بالقيمة العادلة حتى وإن كان سعر التنفيذ مختلف عن القيمة العادلة تقلل من مخاطر سعر الفائدة في السوق بصفة عامة.	4.10	0.758
	المتوسط الاجمالي	3.95	0.747

المصدر من اعداد الباحثين وفقاً للتحليل الإحصائي لنتائج الإستبانه عن طريق إستخدام برنامج الـSPSS

ولإختبار الفرضية الفرعية الأولى: التي تشير الى أن المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات المعيار الدولي **(IFRS9)** تقلل من مخاطر سعر الفائدة بالشركات العاملة في سوق العراق للاوراق المالية العراقي (قطاع المصارف ، وشركات الاستثمار المالي) من وجهة نظر مجموعة من المحللين الماليين والمديرين الماليين والمدققين الماليين والمهتمين بالقوائم المالية ، والأكاديميين ، ومراقبي الحسابات لتلك الشركات ، فقد بلغت قيمة **(ت)** المحسوبة كما يظهر جدول رقم (06) **15.720** ، وبناءً عليه فان تطبيق المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات المعيار الدولي **(IFRS9)** تقلل من مخاطر سعر الفائدة في السوق بصفة عامة.

نلحظ من الجدول رقم (03) بأن هناك علاقة بين المعالجة المحاسبية المستخدمة وفقاً للتعديلات التي جاء بها المعيار الدولي **(IFRS9)** وانخفاض مخاطر العملة ، إذ بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي **(3.95) أيضاً** لكل فقرات محور مخاطر العملة وتعديلات المعيار الدولي **(IFRS9)** ، اما الانحراف المعياري للفقرات نفسها أعلاه فبلغ **(0.691)** ، وقد جاء الوزن النسبي للفقرتين **(6 ، 2)** في المرتبة الأولى ، وهذا ما يوضح بأن ***المعالجة المحاسبية وفقاً للتعديلات التي جاء بها المعيار الدولي (IFRS9 تقلل من مخاطر العملة.***

2. المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات المعيار الدولي (IFRS9) *تقلل من* مخاطر العملة.

جدول رقم (3) المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات (IFRS9) تقلل من مخاطر العملة.

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	امكانية تصنيف الادوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة تقلل من مخاطر العملة.	3.95	0.799
2	تصنيف الادوات المالية إلى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذه او القيمة العادلة تقلل من مخاطر العملة.	4.03	0.583
3	امكانية قياس المشتقة (الضمنية) بأداة مالية ، وكذلك الاداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة تقلل من مخاطر العملة.	3.88	0.585
4	الغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع تقلل من مخاطر العملة.	3.98	0.625
5	وضع قيود اعادة تصنيف الاصول والالتزامات تقلل من مخاطر العملة.	3.90	0.658
6	السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير المصنفة للاتجار عن طريق الدخل الشامل والاستمرار في ذلك من سنة لأخرى تقلل من مخاطر العملة.	4.14	0.676
7	ربط تصنيف الاصول والالتزامات المالية بنموذج اعمال الشركة بدلاً من قرار لادارة يؤدي إلى انخفاض مخاطر العملة.	3.94	0.901
8	القياس الاولي بالقيمة العادلة حتى وإن كان سعر التنفيذ مختلف عن القيمة العادلة تقلل من مخاطر العملة.	3.78	0.701
	المتوسط الاجمالي	3.95	0.691

المصدر من اعداد الباحثين وفقاً للتحليل الإحصائي لنتائج الإستبانه عن طريق إستخدام برنامج الـSPSS

ولإختبار الفرضية الفرعية الثانية: التي تشير الى أن المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات المعيار الدولي **(IFRS9)** تقلل من مخاطر العملة للشركات عينة الدراسة بحسب آراء واتجاهات الفئة المستجيبة ، فقد بلغت قيمة ت المحسوبة جدول رقم (06) **19.129** ، وبناءً عليه فان تطبيق المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات المعيار الدولي **(IFRS9)** تقلل من انخفاض مخاطر العملة.

3. المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات المعيار (IFRS9) *تقلل من* مخاطر الاسعار الآخرى.

نلحظ من الجدول رقم (04) بأن هناك علاقة بين المعالجة المحاسبية المستخدمة وفقاً للتعديلات التي جاء بها المعيار الدولي **(IFRS9)** وانخفاض مخاطر الاسعار الآخرى ، إذ بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي **(3.95)** لكل فقرات محور مخاطر الاسعار الآخرى وتعديلات المعيار الدولي **(IFRS9)** ، اما الانحراف المعياري للفقرات نفسها أعلاه فبلغ **(0.734)** ، وقد جاء الوزن النسبي للفقرات **(6 ، 8 ، 1)** في المراتب الأولى ، وهذا ما يوضح بأن ***المعالجة المحاسبية وفقاً للتعديلات التي جاء بها المعيار (IFRS9) تقلل من مخاطر الاسعار الآخرى.***

جدول رقم (4) المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات (IFRS9) تقلل من مخاطر الاسعار الآخرى.

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	امكانية تصنيف الادوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة تقلل من مخاطر الاسعار الآخرى في السوق بصفة عامة.	4.03	0.774
2	تصنيف الادوات المالية إلى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذه او القيمة العادلة تقلل من مخاطر الاسعار الآخرى في السوق بصفة عامة.	3.95	0.817
3	امكانية قياس المشتقة (الضمنية) بأداة مالية ، وكذلك الاداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة تقلل من مخاطر الاسعار الآخرى في السوق بصفة عامة.	3.88	0.792
4	الغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع تقلل من مخاطر الاسعار الآخرى في السوق بصفة عامة.	3.98	0.805
5	وضع قيود اعادة تصنيف الاصول والالتزامات المالية تقلل من مخاطر سعر الفائدة الاسعار الآخرى في السوق بصفة عامة.	3.97	0.658
6	السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير المصنفة للاتجار عن طريق الدخل الشامل والاستمرار في ذلك من سنة لأخرى تقلل من مخاطر الاسعار الآخرى في السوق بصفة عامة.	4.40	0.606
7	ربط تصنيف الاصول والالتزامات المالية بنموذج اعمال الشركة بدلاً من قرار لادارة تقلل من مخاطر الاسعار الآخرى في السوق بصفة عامة.	3.28	0.666
8	القياس الاولي بالقيمة العادلة حتى وإن كان سعر التنفيذ مختلف عن القيمة العادلة تقلل من مخاطر الاسعار الآخرى في السوق بصفة عامة.	4.09	0.758
	المتوسط الاجمالي	3.95	0.734

المصدر من اعداد الباحثين وفقاً للتحليل الإحصائي لنتائج الإستبانه عن طريق إستخدام برنامج الـSPSS

ولإختبار الفرضية الفرعية الثالثة: التي تشير الى أن المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات المعيار الدولي **(IFRS9)** تقلل من مخاطر الاسعار الآخرى للشركات عينة الدراسة بحسب آراء واتجاهات الفئة المستجيبة ، فقد بلغت قيمة ت المحسوبة جدول رقم **(06) 14.613** ، وبناءً عليه فان تطبيق المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات المعيار الدولي **(IFRS9)** تقلل من مخاطر الاسعار الآخرى في السوق بصفة عامة.

4. المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات المعيار الدولي (IFRS9) *(تقلل من* المخاطر السوقية.

نلحظ من الجدول رقم (05) بأن هناك علاقة بين المعالجة المحاسبية المستخدمة وفقاً للتعديلات التي جاء بها المعيار الدولي **(IFRS9)** تقلل من المخاطر السوقية ، إذ بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي **(3.95)** لكل فقرات محور مخاطر المخاطر السوقية وتعديلات المعيار الدولي **(IFRS9)** ، اما الانحراف المعياري للفقرات نفسها أعلاه فبلغ **(0.724)** ، وقد جاء الوزن النسبي للفقرتين **(7 ، 8)** في المرتبة الأولى ، وهذا ما يوضح بأن ***المعالجة المحاسبية وفقاً للتعديلات التي جاء بها المعيار الدولي (IFRS9) تقلل من المخاطر السوقية.***

ولإختبار الفرضية الرئيسة الأولى: التي تشير الى أن المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات المعيار الدولي **(IFRS9)** تقلل من المخاطر السوقية للشركات عينة الدراسة بحسب آراء واتجاهات الفئة المستجيبة ، فقد بلغت قيمة ت المحسوبة جدول رقم **(06) 15.433** ، وبناءً عليه فان تطبيق المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات المعيار الدولي **(IFRS9)** تقلل من المخاطر السوقية بصفة عامة.

جدول رقم (5) المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات (IFRS9) تقلل من المخاطر السوقية.

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات (IFRS9) تقلل من مخاطر سعر الفائدة.	3.95	0.747
2	المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات (IFRS9) تقلل من مخاطر الاسعار الآخرى.	3.95	0.691
3	المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات (IFRS9) تقلل من مخاطر العملة.	3.95	0.734
	المتوسط الاجمالي	3.95	0.724

المصدر من اعداد الباحثين وفقاً للتحليل الإحصائي لنتائج الإستبانه عن طريق إستخدام برنامج الـSPSS

5. نظم المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط يحقق الموائمة بين المعالجة المحاسبية وفقاً للتعديلات التي جاء بها المعيار الدولي (IFRS9) والمخاطر السوقية.

نلحظ من الجدول رقم (06) بأن نظم المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط قد حقق الموائمة بين المعالجة المحاسبية وفقاً للتعديلات التي جاء بها المعيار الدولي **(IFRS9)** والمخاطر السوقية ، إذ بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي **(4.09)** لكل فقرات محور نظم المعلومات المحاسبية والموائمة بين المعالجة المحاسبية والمخاطر السوقية ، اما الانحراف المعياري للفقرات نفسها أعلاه فبلغ **(0.698)** ، وقد جاء الوزن النسبي للفقرتين **(3 ، 1)** في المرتبة الأولى ، وهذا ما يوضح بأن ***نظم المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط قد حقق الموائمة بين المعالجة المحاسبية وفقاً للتعديلات التي جاء بها المعيار الدولي (IFRS9) والمخاطر السوقية.***

جدول رقم (6) نظم المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط لتحقيق الموائمة بين المعالجة المحاسبية وفقاً لتعديلات (IFRS9) والمخاطر السوقية.

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	نظم المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط يحقق الموائمة بين تصنيف الادوات المالية إلى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذه او القيمة العادلة والمخاطر السوقية.	4.17	0.874
2	نظم المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط يحقق الموائمة بين امكانية تصنيف الادوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة والمخاطر السوقية.	4.03	0.583
3	نظم المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط يحقق الموائمة بين امكانية قياس المشتقة (الضمنية) بأداة مالية ، وكذلك الاداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة والمخاطر السوقية .	4.40	0.606
4	نظم المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط يحقق الموائمة بين الغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع والمخاطر السوقية.	4.03	0.774
5	نظم المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط يحقق الموائمة بين وضع قيود اعادة تصنيف الاصول والالتزامات المالية والمخاطر السوقية.	**4.08**	**0.568**
6	نظم المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط يحقق الموائمة بين السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير المصنفة للاتجار عن طريق الدخل الشامل والاستمرار في ذلك من سنة لأخرى والمخاطر المخاطر السوقية.	**4.02**	**0.780**
7	نظم المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط يحقق الموائمة بين ربط تصنيف الاصول والالتزامات المالية بنموذج اعمال الشركة بدلاً من قرار الادارة والمخاطر السوقية.	**4.03**	**0.774**
8	نظم المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط يحقق الموائمة بين القياس الاولي بالقيمة العادلة حتى وإن كان سعر التنفيذ مختلف عن القيمة العادلة والمخاطر السوقية.	**3.98**	**0.625**
	المتوسط الاجمالي	**4.09**	**0.698**

المصدر من اعداد الباحثين وفقاً للتحليل الإحصائي لنتائج الإستبانه عن طريق إستخدام برنامج الـSPSS

ولإختبار الفرضية الرئيسة الثانية: التي تشير الى أن نظم المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط يحقق الموائمة بين المعالجة المحاسبية وفقاً للتعديلات التي جاء بها المعيار الدولي **(IFRS9)** والمخاطر السوقية في الشركات عينة الدراسة بحسب آراء واتجاهات الفئة المستجيبة ، فقد بلغت قيمة ت المحسوبة جدول رقم **(06) 17.712** ، وبناءً عليه فان استخدام نظام المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط يحقق الموائمة بين المعالجة المحاسبية وفقاً للتعديلات التي جاء بها المعيار الدولي **(IFRS9)** يحقق الموائمة بين المعالجة المحاسبية والمخاطر السوقية.

جدول رقم (6) قيم (T) المحسوبة ومستوى المعنوية لكل فرضية

المحور	عنوان المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة (Sig)
1	مخاطر سعر الفائدة وتعديلات المعيار الدولي (IFRS9).	3.95	0.747	15.720	0.00
2	مخاطر العملة وتعديلات المعيار الدولي (IFRS9).	3.95	0.691	19.129	0.00
3	مخاطر الاسعار الاخرى وتعديلات المعيار الدولي (IFRS9).	3.95	0.734	14.613	0.00
4	المخاطر السوقية وتعديلات المعيار الدولي (IFRS9).	3.95	0.724	15.433	0.00
5	نظم المعلومات المحاسبية والموائمة بين المعالجة المحاسبية والمخاطر السوقية.	4.09	0.698	17.712	0.00

المصدر من اعداد الباحثين وفقاً للتحليل الإحصائي لنتائج الإستبانه عن طريق إستخدام برنامج الـSPSS

الخلاصة

جاءت هذه الدراسة لفحص مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية على تحقيق الموائمة بين المعالجة المحاسبية والمخاطر السوقية في الشركات العاملة البيئة العراقية وبالأخص الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية (قطاعي المصارف وشركات الاستثمار المالي). وذلك عن طريق دراسة ميدانية تحاول فهم الواقع والتعامل مع مفهوم القيمة العادلة وفقاً للتعديلات التي جاء بها المعيار الدولي **(IFRS9)** ، وعليه استخلصنا النتائج الآتية:

1.إن تطبيق المعالجة المحاسبية وفقاً للتعديلات التي جاء بها المعيار الدولي (IFRS9) تقلل من مخاطر سعر الفائدة في الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

2.إن تطبيق المعالجة المحاسبية وفقاً للتعديلات التي جاء بها المعيار الدولي (IFRS9) تقلل من

مخاطر العملة في الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

3.إن تطبيق المعالجة المحاسبية وفقاً للتعديلات التي جاء بها المعيار الدولي (IFRS9) تقلل من مخاطر االاسعار الاخرى في الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

4. إن تبني نظم المعلومات المحاسبية يسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية باعتبار أن المعلومات هي المخرجات النهائية لهذا النظام ، وبالتوافق مع التعديلات التي جاء بها المعيار الدولي (IFRS9) فإنه يحقق الموائمة بين المعالجة المحاسبية والمخاطر السوقية في الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، وكما تظهر النتائج التي توصلت لها الدراسة.

المصادر

1 –الأسعد ، آلاء مصطفى ، (2013) ، ***المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة*** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية.

2 –علاوي ، خضير مجيد ، (2014) ، ***القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الاصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة*** – بالتطبيق على شركة بغداد لانتاج المواد الانشائية – مساهمة مختلطة مجلة جامعة بابل ، العلوم الانسانية ، المجلد (22) العدد (6).

3– Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO), (2004) ,All rights reserved. Enterprise Risk Management -Integrated Framework.

4 –غانية ، هيفاء ، (2015) ، ***إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و3*** ، دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي ، رسالة ماجستير ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر.

5 –لحسن فوضيل و قدور بن نافلة ، (2017) ، ***دور المعلومة المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولي***ة ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 17 ، ص 271 – 284.

6 –الدوغجي ، علي حسين و العيكيلي ، عباس فاضل ، (2013) ، ***الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر السوقية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية*** ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، العدد (25).

7- Harash, E., 2015. The Role of Environmental Uncertainty in the Link between Accounting Information System and Performance Small and Medium Enterprises in Iraq. Global Journal of Management And Business Research.

8 -العمصي ، ناهض صلاح اسحق ، (2011) ، "**أثر المتغيرات البيئيةَ في قطاع غزة على جدوى المعلومات المحاسبيةَ في اتخاذ القرارات**" ن رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة.

9 -حسون ، ليث نعمان ، (2017) ، ***دور تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية*** ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد (7) العدد (1).

10 - عاصم ، خلود (2013) ، ***دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية*** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية.

11 - البحيصي ، عصام محمد و مقداد ، سعيد فتحي ، (2013) ، ***أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على تحسين الأداء المالي***: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الثاني ، ص29 – ص56.

12 - يونس , خالد عبد الرحمن جمعة , (2011) ، "***اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للادوات المالية على عوائد الأسهم*** – دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية".

13 - التميمي ، جمانة حنظل و ناصر ، عليه صالح ، (2014) ، ***أهمية القيمة العادلة في تقييم الاصول الثابتة*** / دراسة ميدانية في عينة من الشركات العامة العراقية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (17) ، العدد (2).

14 - أبو موسى ، رستمية أحمد ، (2005) ، ***الأسواق المالية و النقدية*** ، دار المعتز للنشرو التوزيع، الطبعة الأولى ، الأردن.

15 -العكليك ، طارق ، (2016) ، ***أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الاردنية.***

16 - المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، 2012 ، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، الاردن.

17 - بن مالك ، محمد حسان و غوالي ، محمد بشير ، (2015) ، أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي – دراسة تطبيقية.

18 - دنون ، زيد عثمان ، (2015) ، ***أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة معلومات القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية*** ، رسالة ماجستير ، جامعة الزرقاء ، الاردن.